

تقرير مجلس الإدارة حول تطور النشاط في العام 2015

المقدّم إلى الجمعية العمومية للمساهمين

المنعقدة في 8 نيسان 2016

الإدارة العامة

حضرات السادة المساهمين،

يطيب لمجلس الإدارة أن يرحّب بكم في هذا الاجتماع السنوي الذي تعقده جمعيتكم العمومية العادية من أجل المصادقة على الحسابات السنوية لبنك عودة ش.م.ل، وبالأخصّ على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر العائدين لسنة 2015 والبحث في سائر المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

لقد حقّق بنك عودة في العام 2015 أداءً مؤثرياً في مجمل الوحدات في ظلّ استمرار ضبط المخاطر والنفقات التشغيلية العامة، تداركاً لأية تطوّرات معاكسة ممكنة. وهكذا سجّلت المجموعة نمواً في أرباحها الصافية بعد المؤنات والضرائب بنسبة 15.1% لتوازي 403 مليون دولار أميركي في العام 2015 مقابل 350 مليون دولار أميركي في العام 2014. وقد تأنّت هذه النتائج بوجه خاص من تعزيز الطاقة الربحية للدعائم الأساسية لنمو المجموعة، لا سيّما في لبنان وتركيا ومصر والوحدات العاملة في الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بعد رصد مؤنات مجمّعة صافية بقيمة 133 مليون دولار أميركي تدعيماً لنوعية موجودات المصرف. في المقابل، سجّلت الموجودات المجمّعة لبنك عودة نمواً بما نسبته 0.7% في العام 2015 وتصل هذه النسبة إلى 5.1% بعد التصحيح من التأثير السلبي لتدهور سعر صرف كلّ من الجنيه المصري (-5,9%) والليرة التركية (-25,6%) خلال العام 2015.

وقبل النظر في حسابات العام 2015، لا بدّ من استعراض المناخ الاقتصادي والمصرفي العام الذي أثر مباشرة على شروط الاستثمار لدى مصرفنا، يليه عرض لأهم سمات أداء بنك عودة على أساس مجمع.

1- الأوضاع الاقتصادية والمصرفية الإقليمية

في العام 2015، طغت التطورات السياسية الإقليمية، من جهة، وانخفاض أسعار النفط، من جهة أخرى، على المشهد الاقتصادي العام في المنطقة حيث لبنك عودة تواجد مهم. فتلبّد الأجواء الناشئ عن الصراعات القائمة في عدد من بلدان المنطقة قد ألقى بظلاله على عامل الثقة بوجه عام. كما أن انخفاض أسعار النفط أرخى بثقله على النشاط الاقتصادي. وعليه، بقي النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معتدلاً في العام 2015

حيث بلغت نسبته 2.3٪ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بالمقارنة مع متوسط نمو بنسبة 4٪ خلال السنوات الخمس المنصرمة. أما القطاعات المصرفية في المنطقة، فقد جاء أداؤها متماسياً مع التطورات الاقتصادية بشكل عام. فالنشاط المصرفي، المقاس بإجمالي الموجودات المجمعة، شهد تراجعاً في النمو من نسبة 8٪ في العام 2014 إلى 4.5٪ في العام 2015. كذلك، تراجع مستوى نمو الودائع من 7.7٪ إلى 1.5٪ خلال الفترة نفسها، في حين حافظت التسليفات المصرفية على نمو مستقرٍ بحدود 7.5٪. أما المردودية المصرفية فظلت رازحة، في ظل ظروف تشغيلية صعبة إجمالاً، ومتمسمة بضغوط على هوامش الفوائد وينمو بطيء في الدخل من العمولات والإيرادات الأخرى بالإضافة إلى ازدياد متطلبات اتخاذ المؤونات بوجه عام.

في ما يلي تحليل للأوضاع الاقتصادية والمصرفية خلال العام 2015 في أهم أسواق تواجد بنك عودة في المنطقة بمفهومها الواسع، لاسيّما في لبنان ومصر وتركيا.

1-1 الظروف التشغيلية في لبنان

طغت الأجواء السياسية الملبدة داخلياً في ظل التحديات القائمة إقليمياً على المشهد الاقتصادي المحلي في العام 2015. فقد عرف الاقتصاد الحقيقي واحدة من أصعب السنوات منذ أكثر من عقد من الزمن، بحيث أن معظم مؤشرات القطاع الحقيقي إما انكسرت أو سجلت نمواً طفيفاً. فالطلب المحلي كان واهناً خصوصاً من ناحية الاستثمار الإجمالي، إضافة إلى تراجع الطلب الخارجي كما يدلّ على ذلك حجم الصادرات الفائتة.

وفي سياق انكماش تدفق الأموال الوافدة، سجلت الودائع المصرفية نمواً متواضعاً بقيمة 7.2 مليار دولار في العام 2015، مقابل نمو بقيمة 8.2 مليارات دولار في العام السابق، إلا أنه لا يزال كافياً إلى حد ما لتلبية الحاجات الاقتراضية للاقتصاد الوطني بشقيه العام والخاص. أما التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، فقد شهدت مزيداً من التباطؤ في العام 2015، في خضم التباطؤ الاقتصادي السائد في البلاد وتضاؤل فرص التسليف محلياً وإقليمياً. بناءً عليه، فهذه التسليفات التي كانت قد نمت بمقدار 3.5 مليار في العام 2014، قد سجلت نمواً بقيمة 3.3 مليار دولار في العام 2015.

في موازاة ذلك، حافظت مؤشرات المكانة المالية على مستويات مواتية. فالتسليفات المشكوك بتحصيلها لم تتعدّ 3,6٪ من التسليفات الإجمالية في نهاية العام 2015، كما أن نسبة تغطية التسليفات المشكوك بتحصيلها بمؤونات بقيت على مستوى ملائم (70٪). كذلك، ظلت السيولة كافية إذ أن نسبة السيولة الأولية بالعملات الأجنبية من الودائع بالعملات الأجنبية حافظت على مستوى مرتفع (48,2٪) في كانون الأول 2015، ما يؤمن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأي ضغط طارئ. وعلى صعيد الربحية، زادت الأرباح المحلية

الصافية بنسبة 11% في العام 2015، إلا أن نسب المردودية لا تزال متواضعة بحيث بلغت نسبة المردود إلى متوسط الموجودات 1% ونسبة المردود إلى متوسط الأموال الخاصة 11%، وهي أدنى من كلفة الرساميل لدى المصارف اللبنانية المقدرة بـ13%.

1-3 الظروف التشغيلية في تركيا

كان الأداء الماكرو- اقتصادي في تركيا مؤثراً بوجه العموم في العام 2015، وهو ما يتجاوز التوقعات السابقة. فقد شهد الفصل الأخير من العام 2015 عدداً من التطورات الإيجابية، بما فيها تشكيل حكومة جديدة من قبل حزب العدالة والتنمية (AKP)، الأمر الذي بدأ ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي (PMI) إلى أكثر من 50 في الشهرين الأخيرين من العام الفائت، ليسجل 50.9 في تشرين الثاني و52.2 في كانون الأول. كذلك، تحسن مؤشر ثقة المستهلك في تركيا في الفصل الأخير من العام 2015 أي عقب الانتخابات، حيث بلغ متوسط قدره 71، مقابل متوسط قدره 64 في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015. كما أن التحسن الأخير لمؤشرات الثقة (بيانات مسح مناخ الأعمال، وثقة المستهلك، وأفاق الاستثمار وفرص العمل) قد خفف من المخاطر السلبية على النشاط الاقتصادي.

وقد تحقق هذا الأداء في سياق مكاسب اقتصادية صافية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع الميزان التجاري وتحسن الفعالية الاقتصادية، في ظل تقلبية مستمرة في سعر الصرف ومعدلات الفوائد المرجعية الناتجة عن تأثير سياسات البنك الفدرالي الأميركي على الأسواق الناشئة بشكل عام. في موازاة ذلك، ظل معدل التضخم في أسعار المستهلكين مرتفعاً، وهو أعلى بشكل لافت من المتوسط المرجح على المدى المتوسط والبالغ 5%، لاسيما وأن وهن الليرة التركية قد طغى على تأثيرات انخفاض أسعار النفط العالمية. فقد بقي معدل التضخم عند 7.7% خلال العام، فيما تراجع سعر صرف الليرة التركية الفعلي (real exchange rate) مقابل الدولار بنسبة 13.7% في العام 2015. أما على مستوى القطاع الخارجي، فإن عجز الحساب الجاري، عنصر الهشاشة الأبرز في تركيا، استمر في الانخفاض نحو مستويات أكثر استدامة جراء هبوط أسعار النفط. وعليه، يفتقر صندوق النقد الدولي عجز الحساب الجاري بنسبة 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015، مقابل 5.8% في العام 2014.

وفي الوقت الذي تواجه البلاد تحديات صعبة تتعلق بالمناخ الداخلي والخارجي، نجم عنها بعض الانحرافات النقدية، ما زال القطاع المالي يواصل نموه بشكل مطرد وسط مؤشرات مؤتية للمكانة المالية بوجه عام. فنمت الموجودات المصرفية بنسبة 18.2% مقيمة بالليرة التركية في العام 2015، مدفوعة بنمو الودائع بنسبة 18.3%، في حين ارتفعت التسليفات المصرفية بنسبة 19.7%. كما شهدت الهوامش المصرفية مناعةً تُعزى جزئياً إلى قدرة القطاع



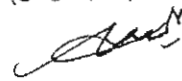
على الحفاظ على متانة هامش الفائدة الصافي (حوالي 3.5٪ في العام 2015). يبقى أن مؤشرات المكانة المالية للقطاع المصرفي التركي لا تزال مؤاتية من حيث الربحية ونوعية الموجودات والسيولة والرسملة بشكل عام.

1- 4 الظروف التشغيلية في مصر

خلال العام الماضي، تعافى الاقتصاد المصري على نحو لافت بعد أربع سنوات من النشاط الواهن. وقد أصدرت وزارة التخطيط إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام المالي 2015/2014، والتي تظهر أن الاقتصاد المصري قد نما بنسبة 4.2٪، وهذا أفضل أداء له منذ العام المالي 2010/2009، مع فرصة سانحة بتسجيل نمو اقتصادي مماثل في العام المالي 2016/2015، إذا ما استطاعت الحكومة معالجة مسألة النقص في العملات الأجنبية في السوق والذي أضعف مناخ الأعمال في الأشهر الأخيرة. في هذا السياق، سيقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمواصلة الحكومة المصرية على هذا الصعيد وتقديم المساعدات المالية التي من شأنها أن تعوض بعض الانتكاسات الأخيرة التي ألمت بالقطاع السياحي في أعقاب تفجير طائرة الركاب الروسية في سيناء في تشرين الأول المنصرم. إلا أن الأفق الاقتصادي في مصر لا تزال مؤاتية للسنوات المقبلة، مع تقاؤل عززه الاكتشاف الأخير لحقل زهر للغاز من قبل شركة "إيني" الإيطالية، ما شجّع على تطوير الحقول المكتشفة سابقاً.

على الصعيد النقدي، لا يزال التضخم مرتفعاً أي بنسبة 11.1% في كانون الأول 2015، ما يعني أن مصر لم تستفد من انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ واصلت الأسعار ارتفاعها، لاسيما في سياق انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي بنسبة 9.6% خلال العام. وفي حين تبقى العملة المحلية المدارة تحت المجهر، لا تزال الأوضاع الأمنية الهشة تولّد تحديات جمة أمام البنك المركزي المصري. فقد تراجعت احتياطات البنك المركزي المصري بالعملات الأجنبية من 36 مليار دولار قبل ثورة يناير في العام 2011 إلى 16.4 مليار دولار (أي 3.4 أشهر من الاستيراد) في كانون الأول 2015، ما يضيق هامش تحرك البنك المركزي في الدفاع عن استقرار سعر الصرف.

وعلى الصعيد المصرفي، شهد القطاع مناعةً نسبية في ظل ظروف تشغيلية صعبة. وفي التفاصيل، نمت الموجودات المصرفية بنسبة 27.6% مقيمة بالعملة المحلية (16.4% مقيمة بالدولار) في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، في حين نمت الودائع بنسبة 20.6% مقيمة بالعملة المحلية (10.1% مقيمة بالدولار). في موازاة ذلك، نمت التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 24.7% مقيمة بالعملة المحلية (13.9% مقيمة بالدولار)، ما يشير إلى تنامي فرص الإقراض في اقتصاد أكثر تعافياً. أما الأرباح الصافية للمصارف العشرة المدرجة، فقد نمت بنسبة سنوية قدرها 35% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2014 (25% مقيمة بالدولار). ويمكن القول إن مؤشرات المكانة المالية لا تزال مؤاتية، مع بلوغ نسبة التسليفات المشكوك



بتحصيلها 7.2% من إجمالي التسليفات، وتوافر تغطية بالمؤونات بنسبة 99.0% من التسليفات المشكوك بتحصيلها، ومع بلوغ نسبة الملاءة 13.2%، ونسبة المردود على متوسط الموجودات 1.3% ونسبة المردود على متوسط الأموال الخاصة 18.9%. ومن المرجح أن يترجم النمو الاقتصادي السليم والمتوقع في مصر إلى نمو مطرد في المجاميع النقدية والمصرفية على مدى السنوات المقبلة يترافق مع تمتين ربحية المصارف العاملة في مصر.

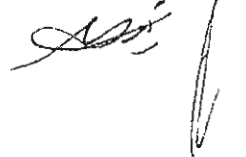
2- أهم سمات نشاط بنك عودة على أساس مجمع في العام 2015

سجلت الموجودات المجمعة للمصرف في العام 2015 زيادة اسمية بقيمة 310 مليون دولار أميركي، لتوازي 42.3 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015 وتصل إلى 52.1 مليار دولار أميركي لدى احتساب الودائع الائتمانية وحسابات الأسهم والسندات المدارة. وإذا أبطلنا التأثير السلبي لتدهور سعر صرف الليرة التركية والجنه المصري مقابل الدولار الأميركي بما نسبته 25.6% و9.5% على التوالي في الفترة ذاتها، تكون الموجودات المجمعة لبنك عودة قد ارتفعت بما قيمته 2.1 مليار دولار أميركي، نتيجة ازدياد موجودات الوحدات في تركيا ومصر بما قيمته على التوالي 1.3 مليار دولار و0.8 مليار دولار أميركي في ظل ارتفاع محدود لموجودات الوحدات العاملة في لبنان وازى 242 مليون دولار أميركي. في هذا السياق، وبالرغم من التأثير السلبي لتدهور سعر الصرف في عدد من بلدان انتشار المجموعة، تعززت مساهمة الوحدات العاملة خارج لبنان في تكوين الموجودات المجمعة من 48.1% في نهاية كانون الأول 2014 إلى 48.6% في نهاية كانون الأول 2015 بينما بلغت نسبة الموجودات المسجلة في وحدات عاملة في بلدان ذات تصنيف استثماري 33.3%، وهو مستوى غير مسبوق في القطاع المصرفي اللبناني.

في موازاة ذلك، حافظت قاعدة الودائع المجمعة خلال العام 2015 على مستواها لتصل إلى 35.6 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015، منها 45.1% عائدة لوحدات خارج لبنان. وبناء على سعر الصرف ثابت للعملة التركية والمصرية كما في نهاية كانون الأول 2014، تكون الودائع المجمعة قد ارتفعت بما قيمته 1.1 مليار دولار، أي بنمو نسبته 3%، وهو أداء جيد في ظل ضعف وبيرة نمو الودائع الإقليمية بفعل تأثير الإنخفاض الحاد لأسعار النفط، والذي بلغت نسبته 1.5%.

2-1 نوعية محفظة التسليف

حافظت محفظة التسليفات المجمعة على نموها المطرد الذي بلغت نسبته الإسمية 4.4% (أي ما يعادل زيادة اسمية بقيمة 758 مليون دولار أميركي) وتصل هذه النسبة إلى 10.4% لدى اعتماد سعر صرف ثابت للعملة التركية والمصرية كما في نهاية كانون الأول 2014، أي بزيادة حقيقية قيمتها 1.8 مليار دولار أميركي، متأنية بشكل خاص من الوحدات في لبنان وتركيا ومصر.



وترافق نمو التسليفات مع تعزيز نوعية المحفظة جراء قيام المصرف خلال العام 2015 برصد مؤونات صافية إضافية بقيمة 133 مليون دولار أميركي. وبلغ مجموع احتياطات المؤونات المرصودة على الديون المشكوك بتحصيلها 371 مليون دولار أميركي، بحيث باتت نسبة تغطية هذه الديون 68.4% في نهاية كانون الأول 2015. في موازاة ذلك، بلغت المؤونات الناتجة عن التقييم الاجمالي 162 مليون دولار أميركي، أي ما نسبته 0.9% من صافي محفظة التسليف المجمع، في حين تحسنت نسبة إجمالي الديون المشكوك بتحصيلها من إجمالي التسليفات بتراجعها من 3.05% في نهاية كانون الأول 2014 إلى 2.94% في نهاية كانون الأول 2015، وهي نسب متدنية مقارنة مع المتوسطات اللبنانية (3.6%) والإقليمية (3.9%) ومع تلك المسجلة في الأسواق الناشئة (6.9%) والعالمية (7.5%).

2-2 إدارة السيولة

مولت السيولة الأولية الممّعة لبنك عودة (التي تتضمن الودائع لدى المصارف الأجنبية والمحلية، والودائع لدى مصرف لبنان) جزءاً من ارتفاع التسليفات حيث إنخفضت من 13.1 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2014 إلى 12.6 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015، لتشكل ما نسبته 35.5% من إجمالي ودائع الزبائن (36.6% في الفترة المماثلة من العام الماضي). وتصل السيولة الأولية الممّعة لبنك عودة إلى 16.4 مليار دولار أميركي عند إضافة شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان، أي ما نسبته 46.1% من إجمالي ودائع الزبائن، وهو مستوى قياسي يفوق المتوسطات الإقليمية والعالمية.

ويبقى المعيار الأبرز للسيولة، السيولة الجاهزة بالعملات الأجنبية التي تشمل النقد والودائع لدى المصارف المركزية والمصارف الأجنبية. فقد بلغت السيولة الأولية بالعملات الأجنبية ما يوازي 11.8 مليار دولار أميركي، أي ما يشكل 37.6% من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية. وبقيت هذه السيولة تتركز حول التوظيفات لدى المصارف المركزية والتي شكلت 72.2% من المجموع، في حين بلغت حصة الودائع بالعملات الأجنبية الموظفة في مصارف أجنبية ما نسبته 27.8%، التي قد بلغت 1.8 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015 (باستثناء التوظيفات في الأدوات المالية المعاد شراؤها)، 70% منها مودعة في مؤسسات مالية مصنفة A- و ما فوق.



3-2 محفظة الأوراق السيادية

حافظت محفظة الأوراق السيادية على مستواها كما في نهاية كانون الأول 2014، والذي وازى 10,2 مليار دولار أميركي، لتشكل ما نسبته 24% من إجمالي الموجودات و 28,5% من إجمالي ودائع الزبائن. وتقلص تعرض المجموعة لسندات الأوروبندز اللبنانية بالعملة الأجنبية ليصل إلى 450 مليون دولار أميركي، أي ما يشكل 1,5% فقط من الودائع بالعملة الأجنبية، وهي أدنى نسبة بين المجموعات المصرفية اللبنانية. في موازاة ذلك، بلغ تعرض المجموعة للسندات السيادية غير اللبنانية 2.5 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015، ما نسبته 8,1% من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية، من ضمنها 1.5 مليار دولار أميركي سندات سيادية مصرية و 177 مليون دولار سندات سيادية تركية.

4-2 الرسملة

سجلت الأموال الخاصة للمجموعة تراجعاً بقيمة 60 مليون دولار أميركي خلال العام 2015. وقد نتج هذا التراجع عن توزيع أنصبة الأرباح العائدة لإجمالي الأسهم التفضيلية والعادية للعام المنصرم بقيمة 190 مليون دولار أميركي في ظل إعادة شراء وإلغاء الأسهم التفضيلية "E"، والبالغ قيمتها 125 مليون دولار أميركي، كما عن التأثير السلبي الإضافي لفروقات تحويل العملات الأجنبية بما يوازي 134 مليون دولار أميركي وعن فروقات أخرى بقيمة 14 مليون دولار، وقد فاق مجموع هذه التدفقات السلبية الأرباح المجمعة الصافية المولدة خلال هذه الفترة، والبالغة 403 مليون دولار أميركي. بناء عليه، بلغت الأموال الخاصة بالمجموعة 3.29 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2015، بحيث شكلت 18% من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع المصرفي اللبناني. في موازاة ذلك، وصل إجمالي الأموال الخاصة النظامية إلى ما قيمته 3.35 مليار دولار أميركي، ما تُرجم تعزيزاً لنسبة ملاءة المصرف - حسب معايير بازل 3 - التي وصلت إلى 13.4%.

5-2 الربحية

بلغت الأرباح المجمعة الصافية لبنك عودة بعد المؤونات والضرائب 403 مليون دولار أميركي في العام 2015 مقابل 350 مليون دولار أميركي في العام 2014، أي بنمو نسبته 15.1%. وقد ساهمت الوحدات العاملة خارج لبنان بنسبة 50.5% من نمو الأرباح الصافية المجمعة، ما رفع مساهمة هذه الوحدات في تكوين الأرباح المجمعة من 41.6% في العام 2014 إلى 42.8% في العام 2015.



وفي التفاصيل، نجم نمو الأرباح الصافية بوجه خاص عن نمو المردود الإجمالي بما قيمته 87.3 مليون دولار أميركي، أي ما نسبته 6.6%، متجاوزاً بذلك نمو النفقات التشغيلية المجمعة الذي بلغت نسبته 5.3%، أي ما يوازي 38.8 مليون دولار، ما أسهم في تحسّن إضافي للفعالية الإجمالية.

ونجم إزدياد المردود الإجمالي بشكل خاص من إزدياد هامش الفائدة بما قيمته 85.1 مليون دولار أميركي مدفوعاً بتحسّن هامش الفائدة المجمع بما نسبته 5 نقاط أساسية وسط إزدياد المردود من العمولات المتكررة والأرباح الصافية من عمليات القطع بما يوازي 22 مليون دولار أميركي و 24.8 مليون دولار أميركي على التوالي، ما عوض بالكامل عن تراجع صافي أرباح الإستثمارات المالية جراء انعدام الفرص السانحة في ظل الركود الحاصل في السوق اللبنانية.

في المقابل، حافظت المجموعة على نسب نمو معتدلة للنفقات التشغيلية العامة وصل الى 5.3%، إذ ارتفعت هذه النفقات من 729 مليون دولار أميركي في العام 2014 الى 768 مليون دولار أميركي في العام 2015. وقد تأتي ذلك من نمو هذه النفقات بشكل خاص في كل من بنك عوده مصر (13.8 مليون دولار أميركي) وأوديا بنك (11.8 مليون دولار أميركي)، نتيجة تعيين 212 و 150 موظفاً جديداً فيهما على التوالي، في حين باشر بنك عوده مصر بإطلاق 3 فروع جديدة وأوديا بنك 7 فروع جديدة خلال العام 2015. في الوقت عينه، إزدادت النفقات التشغيلية الإجمالية في الوحدات اللبنانية بما يوازي 4.9 مليون دولار أميركي جراء نفقات متصلة بإيجار المركز الرئيسي الجديد وارتفاع تكاليف الإستهلاك في ظل تراجع نفقات الموظفين.

استناداً إلى هذه النتائج، ارتفعت نسبة العائد على متوسط الموجودات من 0.9% في العام 2014 إلى 0.96% في العام 2015، فيما حافظت نسبة العائد على متوسط الأموال الخاصة العادية على مستواها كما في العام 2014 والبالغ 13.63%، نتيجة التأثير الكامل لزيادة رأس المال بقيمة 300 مليون دولار في نهاية أيلول 2014. في موازاة ذلك، ارتفعت القيمة الدفترية للسهم العادي من 6.95 دولار أميركي في نهاية العام 2014 لتوازي 7.13 دولار أميركي في نهاية العام 2015، فيما أزداد ربح السهم العادي من 0.86 دولار في العام 2014 إلى 0.92 دولار في العام 2015.

في المحصلة، تدلّ نتائج المصرف المحققة في العام 2015 على مناعة المجموعة المرتكزة إلى تنوع مصادر الموجودات والأرباح، ما يتيح لها المحافظة على مكانتها المالية وتوظيف موقعها ضمن قائمة كبرى المجموعات الإقليمية بالرغم من الظروف التشغيلية الصعبة وخلق قيمة مضافة لكافة شركائها. في هذا السياق، وإضافة إلى البعد المالي، يحرص بنك عوده على تطوير وتكثيف التزامه بالمسؤولية المجتمعية للشركات (CSR)، والتي



تقوم على خمس دعائم أساسية هي: حوكمة الشركات التي تقع في صلب عمليات صنع القرار، والتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتمويل المشاريع الصغيرة، والتنمية البشرية وتنمية المجتمع وحماية البيئة.

في ضوء ما تقدم، يدعوكم مجلس الإدارة إلى المصادقة على الحسابات، وبالأخص على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2015، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس عن إدارتهم خلال العام 2015، كما يدعوكم المجلس إلى البت في مختلف المواضيع الأخرى الواردة على جدول الأعمال.

وفي الختام، ينتهز مجلس الإدارة فرصة انعقاد هذه الجمعية كي ينوه بجمعيتكم الكريمة وبكل مساهم بمفرده، شاكرًا الجميع على الدعم الذي قدموه للمصرف وللقائمين على إدارته، وكي يثني في الوقت ذاته على جهود وإخلاص موظفي البنك، ويحيي جميع عملائه على ثقتهم بالمؤسسة ومساندتهم لها.

مجلس الإدارة

